



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/005*
Original: English

التركيز على إحراز تقدّم اقتصادي جوهري، ووضع استراتيجية لمساعدة أقل البلدان نمواً في الخروج من هذه الفئة

اجتماع رفيع المستوى في الأونكتاد الثالث عشر لبناء روح التفاؤل والعزيمة لدى أشدّ الدول فقراً

جنيف، 30 آذار/مارس 2012 - سيكون النقاش حول كيفية مساعدة اقتصادات أقل البلدان نمواً في العالم، وعددها 48 بلداً⁽¹⁾، في بلوغ درجة من الاستقرار والقدرة الإنتاجية تكفي لخروجها من الفئة محور اجتماع رفيع المستوى يُعقد في 24 نيسان/أبريل في أثناء الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الذي يعقد مؤتمراته كل أربع سنوات.

إن الأونكتاد، بوصفه وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة المنوط بها مساعدة أقل البلدان نمواً، يشجع اتباع نهج استثماري يشمل اعتماد استراتيجيات وطنية - كذلك التي تعمل على وضعها حالياً جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - للتغلب على القيود التي حدّت من التقدم في الماضي.

وسيركز الاجتماع الرفيع المستوى على "الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتحول الهيكلي" أي تحقيق تغييرات اقتصادية مستدامة مثل زيادة تنوع وتطور السلع والخدمات المنتجة لزيادة مناعة أقل البلدان نمواً في مواجهة الصدمات الخارجية ولخلق مزيد من فرص العمل الأفضل عائداً.

إن عدد البلدان التي انضمت إلى فئة أقل البلدان نمواً يفوق كثيراً عدد البلدان التي غادرتها. وبعد أن أنشأت الأمم المتحدة رسمياً تلك الفئة وحددت معايير عضويتها في عام 1971، ارتفع عدد أقل البلدان نمواً من 25 إلى 50 بلداً حتى عام 2007. ثم انخفض هذا العدد بشكل طفيف ليصل إلى 48 بلداً. ويُتوقع أن تكون الإضافة القادمة إلى القائمة - في أواخر هذه السنة أو في أوائل عام 2013 على الأرجح - هي أحدث بلدان العالم أي جنوب السودان.

ولم تخرج من فئة أقل البلدان نمواً سوى ثلاث دول هي: بوتسوانا في عام 1994، والرأس الأخضر في عام 2007 وملديف في عام 2011.

واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في اسطنبول في أيار/مايو 2011، هدف تمكين نصف البلدان من فئة أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام 2020. وكان تحديد ذلك الهدف يعكس قلق الأمم المتحدة إزاء ضعف معدل الخروج، وهي حقيقة ذُكرت في العديد من المقالات الصحفية الصادرة قبل المؤتمر.

* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, <http://www.unctad.org/press>

(1) إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

ويبدأ الآن الشق الصعب. ولئن كان توقع تمكن ما لا يقل عن 24 بلداً من أقل البلدان نمواً بحلول نهاية العقد من بدء عملية الخروج من وضع أقل البلدان نمواً، وهي العملية التي تستغرق ستة أعوام، يبدو ضرباً من الطموح، فإنه يمكن عمل الكثير لوضع هذه الدول على المسار الصحيح. فقد باتت العراقيل واضحة بعد مرور 40 عاماً.

وستدعو الحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي لسنوات حتى يتسنى للغالبية من فئة أقل البلدان نمواً أن تحسّن ليس فقط متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل بل أيضاً رأس مالها البشري وقدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات. غير أن التداخيات المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أعاققت هذه العملية. فقد نمت أقل البلدان نمواً بمعدل جيد بلغ 7.1 في المائة سنوياً في أثناء الانتعاش الذي استمر من عام 2002 إلى عام 2008. غير أن نموها الاقتصادي انخفض إلى 4.6 في المائة في عام 2009، وبلغ 5.7 في المائة في عام 2010 وقدّر بنسبة 4.9 في المائة في عام 2011. وتلك أرقام جيدة مقارنة بالنمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان الأخرى، لكنها لن تكفي على الأرجح لتمكين عدد كبير من أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الخروج من الفئة في غضون العقد الحالي، وبخاصة لأن معظم هذه البلدان تشهد معدلات مرتفعة للنمو السكاني.

ويوضّح تافيري تسفاتشيو، مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد أن "هذه الفئة لا تشمل بلداناً فقيرة فقط". "فعدد كبير من أقل البلدان نمواً يعاني من العزلة الشديدة ومن شدة التعرّض للصدمات المناخية وغيرها من الصدمات الخارجية. وكثير منها صغير للغاية. وبعض هذه البلدان يُلبى شرط الخروج من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل لكنه يظلّ بالغ الضعف. فإذا كان عدد السكان صغيراً وجاء إعصار وأضر بقطاع السياحة، قد ينخفض الدخل القومي بمقدار النصف. ورحيل مستثمر أو نشاط تجاري كبير قد يحدث أثراً عنيفاً".

وثمانية بلدان من فئة أقل البلدان نمواً التي تضم 48 بلداً دول جزرية صغيرة نامية⁽²⁾، تجمع بين مساوئ الحجم الصغير (أصغرها توفالو التي يبلغ عدد سكانها 10 500 نسمة)، والضعف (التعرّض للكوارث الطبيعية والتهديدات المتصلة بالمناخ مثل ارتفاع منسوب البحر) والبُعد الاقتصادي. وتؤدي المسافات الكبيرة التي تفصل هذه البلدان عن الأسواق العالمية إلى زيادة كبيرة في تكاليف الصادرات والواردات، ما يجعل قطاع الأعمال المحلي أقل قدرة على المنافسة ويزيد من صعوبة النمو الاقتصادي.

وقال السيد تسفاتشيو إن "إمكانك تغيير بعض العوامل الاقتصادية" و"لكنك لا تستطيع تغيير الجغرافية".

ومن مجموع 48 بلداً يندرج حالياً في أقل البلدان نمواً يوجد ستة عشر بلداً نامياً غير ساحلي⁽³⁾، وهي بلدان تعاني في كثير من الأحيان أيضاً من البُعد الاقتصادي. فالصعوبات المرتبطة بالنقل تمثل مشكلة رئيسية تحدّ من النمو الاقتصادي لمعظم هذه البلدان. ويشكل النقل البحري أكثر الطرق كفاءة وأقلها تكلفة في نقل البضائع ولكنه يقتضي من البلدان النامية غير الساحلية شحن بضائعها إلى موانئ البلدان المجاورة للحصول على خدمة النقل البحري. فهي كما قال السيد تسفاتشيو "تحتاج إلى سكك حديدية وطرق، وبخاصة إذا كانت مصدرّة للسلع الأساسية - وهذا هو الحال بالنسبة لعدد كبير منها". و"كثيراً ما تكون وسائل النقل غير جيدة. وهي تخضع لهوى جيرانها. وقد يكون عليها دفع ضرائب ورسوم نقل؛ وقد تكون هناك حالات تأخير في الجمارك، أو قد تكون هناك مشاكل سياسية. وتكلفة نقل طن من سلعة أساسية من رواندا إلى ميناء مومباسا (كينيا) تفوق تكلفة نقل البضاعة نفسها من أوروبا إلى مومباسا".

ويتطلب الخروج من وضع أقل البلدان نمواً اجتياز العتبات المتعلقة بما لا يقل عن معيارين من المعايير الثلاثة المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً ألا وهي: متوسط نصيب الفرد من الدخل، ورأس المال البشري والضعف الاقتصادي.

وحُدّدت عتبة الدخل اللازمة للخروج، استناداً إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة ثلاث سنوات، بمقدار 1 190 دولاراً في استعراض عام 2012 لقائمة أقل البلدان نمواً.

ويشمل معيار رأس المال البشري مؤشراً مركباً لرأس المال البشري يستند إلى مؤشرات مثل التغذية والصحة والقيّد بالمدارس ومعرفة القراءة والكتابة. ويتضمن المؤشر مؤشرات تعكس اثنين من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية - ألا وهي تخفيض نسبة من يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015 وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

أما معيار الضعف الاقتصادي فيشمل مؤشراً مركباً للضعف الاقتصادي يستند إلى مؤشرات تأثير الصدمات الطبيعية والاقتصادية، والتعرض البيئي والاقتصادي لهذه الصدمات وأوجه الإعاقة الجغرافية التي تفسر هذا التعرّض، مثل صغر الحجم والبُعد الجغرافي.

(2) توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، فانواتو، كيريباس.

(3) إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بوتان، بوركينافاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، زامبيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، نيبال، النيجر.

وستشارك المائدة المستديرة التي ستعقد في 24 نيسان/أبريل الوزراء الحكوميين وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى والمشاركين في الأونكتاد الثالث عشر في حوار بشأن كيفية تحقيق تقدم نحو الخروج من وضع أقل البلدان نمواً على النحو المنشود في برنامج عمل اسطنبول. ومن الواضح أن تحدي تعجيل خروج أقل البلدان نمواً هو تحدٍ صعب للغاية: فقد كشف استعراض أجري في عام 2012 لقائمة أقل البلدان نمواً أن عدداً لا يتجاوز 10 بلدان اجتاز حالياً عتبة الخروج المتعلقة بمعيار الدخل المنخفض⁽⁴⁾. وتبلغ 4 بلدان منها فقط عتبة الخروج فيما يتعلق بمعيار رأس المال البشري⁽⁵⁾، ولا يصل أي بلد من أقل البلدان نمواً إلى عتبة الخروج فيما يتعلق بالمعايير الثلاثة مجتمعة. ووفقاً لقاعدة الخروج، يُتوقع ألا يزيد عدد البلدان التي ستخرج من القائمة قبل عام 2020 عن أربعة بلدان. وهناك احتمال كبير بأن يخرج بلدان آخران من الفئة في أوائل العشرينات وهناك توقعات مماثلة (بشأن الخروج في الفترة ما بين عامي 2020 و2025) لعدد يُعتد به - وإن كان يصعب تحديده - من هذه البلدان. وإجمالاً، يتعين أن تبذل أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون جهوداً مستمرة ومطرده لكي تتحقق توقعات الخروج.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون الخروج الذي يستلزم قراراً من الجمعية العامة مصدراً للقلق والحيرة لعدد من أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى احتمال فقدانها المزايا المرتبطة بوضعها كبلد من أقل البلدان نمواً. فأقل البلدان نمواً مؤهلة لنفاذ صادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وعدد آخر من البلدان بإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. كما أن مركز أقل البلدان نمواً يشجع الجهات المانحة على توزيع المعونات بسخاء أكبر. ويخشى مسؤولو أقل البلدان نمواً من فقدان هذه المزايا بسبب الخروج، ويعربون عن قلقهم إزاء احتمال هبوط هذه البلدان إلى ما دون العتبات لتصبح مؤهلة من جديد للحصول على وضع أقل البلدان نمواً. وتشمل الاستراتيجيات الدولية الحديثة لتشجيع الخروج مبدأ الانتقال السلس الذي يستمر بموجبه تطبيق بعض المزايا على البلدان الخارجة لعدد من السنوات

حدث 24 نيسان/أبريل الرفيع المستوى المقرر عقده في أثناء الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة بقطر

سيشمل الحدث مائدة مستديرة على نمط دافوس يتخللها بيان رئيسي يلقيه الأمين العام سوباتشاي بانيتشباكي وبيانات يُدلي بها رؤساء الحكومات والوزراء الحكوميين وغيرهم من كبار المسؤولين من مجموعة مختارة من البلدان. وسيشمل المتحدثون أيضاً رؤساء بعض وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ويُتوقع أن يشرح المشاركون من أقل البلدان نمواً استراتيجياتهم الوطنية والجهود المبذولة لتحقيق تقدم نحو الخروج. وسيعرض ممثلون وطنيون آخرون تجاربهم باعتبارهم من البلدان المندرجة سابقاً في فئة أقل البلدان نمواً أو البلدان التي هي في مراحلها الأولى من تنفيذ رؤية اسطنبول. ومن أهداف الحدث تشجيع الشركاء الإنمائيين على دعم أو مواصلة دعم جهود البلدان التي يُحتمل خروجها، وبخاصة عن طريق منح تيسيرات للانتقال السلس من أجل تسهيل خطط الخروج الخاصة بهذه الدول. ويُتوقع أيضاً أن تشمل المناقشة دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم تقدم أقل البلدان نمواً نحو الخروج.

*** ** ***

(4) أنغولا، بوتان، توفالو، تيمور - ليشتي، جيبوتي، ساموا، السودان، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس.

(5) توفالو، ساموا، فانواتو، كيريباس.